مسارات العلاقات العربية الإفريقية
بين تحديات الأوضاع الراهنة وتعاظم التنافس الدولي
Tracks of Arab-African Relations Between the challenges of the current situation and the growing international competition

د/ داسي سفيان

جامعة إبن خلدون تيارت (الجزائر)

soufiane.dassi@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/30 تاريخ القبول للنشر: 2022/06/02 تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص: *تسعى الدراسة إلى البحث في واقع العلاقات العربية الإفريقية في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها المنطقة وهو ما يستوجب البحث في التحديات الجديدة المطروحة التي تقف حاجزاً أمام مؤسسات الدولة في المنطقة العربية الإفريقية وإقليميا من خلال المستجدات والسجال المطروح لمناقشة أهم العوامل التي قد تؤثر في تطور العلاقات العربية-الإفريقية في ظل المنافسة المحتدمة بين الدول المتقدمة والقوى المعدلة لها والتي تثير التوتر بين العرب والأفارقة في ظل متغيرات إقليمية ودولية جارية ومتنوعة الأمر الذي يحتاج إلى حلول،ولإكتساب مكانة في تكتلات المجتمع الدولي من خلال إمكانية لتفعيل حجم التفاعلات خصوصا في ظل وجود مؤسسات التعاون المشترك .*

الكلمات المفتاحية : *العلاقات العربية الإفريقية، التحديات ،الأوضاع الراهنة، التنافس الدولي ،مقاربة التعاون المتبادل.*

Abstract : *The study seeks to examine the reality of Arab-African relations in light of the current conditions that the region is going through, which requires research into the new challenges that stand in the way of state institutions in the Arab-African region and regionally through the developments and the debate presented to discuss the most important factors that may affect the development of relations Arab-Africanism in light of the fierce competition between developed countries and the forces modifying them, which raises tension between Arabs and Africans in light of current and diverse regional and international changes, which requires solutions, and to gain a position in the blocs of the international community through the possibility of activating the volume of interactions, especially in the presence of cooperation institutions joint.*

key words: *Arab-African relations, challenges, current conditions, international competition, mutual cooperation approach.*

1.مقدمة :

تحكم العلاقات العربية الإفريقية روابط تاريخية حضارية جغرافية رسمت حجم التداخل الكبير بين العرب والأفارقة،زادت هذه الأوصال إرتباطا بوجود مواطنين في نصف عدد الدول العربية يحملون الهوية العربية الإفريقية في القارة السمراء،وهذه الجذور المتداخلة ساعدت على تشكيلها الإنتشار الواسع للثقافة العربية الإسلامية التي كان لها أثر تحقيق نهضة علمية وثقافية إسلامية سريعة في القارة الإفريقية بفعل الهجرات البشرية والتعامل التجاري وبسط النفوذ السياسي،الذي ساعد على إحداث نقلة نوعية في تاريخ العلاقات العربية الإفريقية (وآخرون، 2002)،ونظرا لهذه الأهمية وجب تشخيص وإعادة دراسة هذا الواقع من العلاقات في تاريخها الحديث الذي تعزز بوجود تحديات داخلية وخارجية طبع عليها التجاذب الدولي الذي أحدث حالة من الجمود في هذه القارة بفعل الإستعمار تارة والمصالح البراغماتية تارة أخرى،ما أدى إلى تراجع في نسبية هذه العلاقات في الحقبة الحديثة،على الرغم من الفضاء الإستراتيجي الموحد بين العرب والأفارقة أصبح في العقود الأخيرة تتحكم فيه عوامل ومسببات زادت من خلق بؤر التوتر والعنف والصراع أثرت على العلاقات العربية الإفريقية بكل المقاييس،ويمكن إرجاع هذا الواقع والتراجع إلى بروز متغيرات دولية وتحديات جديدة مطروحة للتعامل على مستوى مؤسسة الدولة العربية الإفريقية وعلى مستوى النظام الدولي،وهي في مجملها تعد مخاطر وتهديدات تمس الجوانب الأمنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية وحتى الثقافية،وما زاد من التأثير على التعاون العربي الإفريقي هو إحتدام التنافس الدولي.

ونتيجة للإفرازات السلبية للسياسات الدولية ونظرتها للمنطقة،تتعرض مناطق التماس بين العرب والأفارقة في السنوات الأخيرة لتطورات وتوترات أرست مشاكل عرقية وطائفية وقبلية أدت إلى إنقسامات وتعكر المشهد السياسي لأغلب الدول العربية والإفريقية خاصة ما يعرف بثورات "الربيع العربي"الذي زاد من تراجع العلاقات العربية-الإفريقية وحتى العربية-العربية وإشتداد تنافسها بدل من إندماجها وتعاونها.

لذا تبحث الدراسة في العلاقات بين الدول العربية الأعضاء في جامعة العربية بشقيها الإفريقي والأسيوي مع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ومن ثم الإتحاد الإفريقي،وأكثر بين الدول العربية العشر ذات العضوية المزدوجة في المنظمتين والدول الإفريقية مع العلم أن نسبة العرب الذين يعيشون في إفريقيا حوالي (68%)،وتقدر مساحة الوطن العربي في قارة إفريقيا حوالي (71%) (الحي، د. س. ن)،التي تقتضي الإسهام في معرفة الأوضاع والقضايا القائمة أو محتمل قيامها،مع الوقوف على مستجدات راهنة في المنطقة العربية الإفريقية كون الدراسة تعالج أحد متغيرات مرتبطة بالعلاقات هو **التحدي والمنافسة** التي تؤثر بشكل أو بآخر على تماسك العلاقات .

وبما أن الدراسة تؤكد واقع العلاقات العربية الإفريقية من حيث التعاون والتأثير والتأثر،وهو ما يستوجب البحث في التحديات الجديدة المطروحة التي تقف حاجزاً أمام مؤسسات الدولة في المنطقة العربية الإفريقية وإقليميا من خلال المستجدات والسجال المطروح الذي يحتاج إلى حلول،ودوليا لإكتساب مكانة في تكتلات المجتمع الدولي،وعليه ستحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

كيف أثرت الأوضاع الراهنة وتعاظم التنافس الدولي على مسار العلاقات العربية الإفريقية ؟

ويمكن تفكيك الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي التحديات التي تواجهها الدول العربية والإفريقية ؟
- ما حجم التنافس الدولي وتواجده في المنطقة ؟
- ما هي المداخل الكفيلة بتفعيل العلاقات العربية الإفريقية ؟

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة تنطلق الدراسة من فرضية مفادها :

تأثرت العلاقات العربية الإفريقية بفعل الأوضاع الراهنة وتعاظم التنافس الدولي على المنطقة.

2.التحديات المؤثرة في مسار العلاقات العربية الإفريقية :

أصبحت العلاقات العربية الإفريقية تستجيب بشكل كبير لمختلف التحديات في سياقاتها المتعددة،بحكم ليس هناك ما يمكن بوصفه "خريطة طريق"أو برنامج عملي قابل للتطبيق ويعمل على بناء التعاون،بل هي مرهونة بالديناميات السياسية الدولية التي تعرف تقلبات أفرزت متغيرات تتميز بسرعة الإنتشار وعدم الثبات مقابل عدم القدرة على التحكم فيها بمجملها تشكل تحديات صنعت الفارق في العلاقات العربية الإفريقية.

إن بروز تهديدات جديدة على المستويين الدولي والإقليمي تشكل خطراً على الأقاليم العربية الإفريقية تؤجج الوضع الراهن وتتحكم في مسار العلاقات القائمة،ونتيجة لهذا العسر من التحولات العميقة والتحديات المختلفة في طبيعتها و مصادرها،نجد العالم اليوم بشكل عام و الفضاء العربي – الإفريقي بشكل خاص يواجه مصادر جديدة وخطيرة تهدد الأمن ولا تعترف بالحدود وهي غير محددة الملامح تتميز بالنشاط المتزايد والمستمر مع سرعة الإنتشار،ومن بين هذه التحديات التي سوف نركز عليها في ورقتنا البحثية الأوضاع السياسية والإقتصادية وظاهرة الإرهاب،وظاهرة الهجرة غير شرعية و أزمة اللاجئين وغيرها .

2 .1.الأوضاع السياسية للبلدان العربية الإفريقية :

إن المشهد السياسي القائم في معظم البلدان العربية -الإفريقية يتراوح بين خطر التحول تارة وعسره في أحيان أخرى تعبيراته تتضح من خلال غياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها والصراعات السياسية أو الحزبية والأيديولوجية (صموئيل هنتنغتون، 1993) التي رغم إعلان أطرافها عن الإلتزام بالديمقراطية، إختارت ساحة للصراع تجاوزت قيم الديمقراطية وقواعدها لتجرّ المجتمعات، كما في مصر وتونس وليبيا والسودان على السواء إلى دائرة إستقطاب طائفي أو مناطقي أو ديني أو جهوي أدى إلى إنهيار مؤسسات الدولة، وعلى الأخص ما حدث في ليبيا أو تعرّضها لضغط سياسي وشعبي عرّضها للضعف والشلل شبه التام،كما في مصر وتونس، يتضمن أكثر من تهديد أمني،غير أن المسألة الأخطر هي أن ما يحدث في بلد ما له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة وتداعيات متنوعة على البلدان المجاورة التي هي ليست في وضع ملائم للتعامل مع التحديات كما ينبغي. (ربيع كمال كردي صالح ، 2005)

بالإضافة إلى أن المشهد السياسي في غالبية الدول العربية والإفريقية يعاني من **الفساد** (الإداري، العدد 70، 2008) الذي نعتبره السبب الوجيه والدافع الأول وراء كل المشكلات الأخرى المترابطة ،خاصة عندما نجد أن **الفساد السياسي** أدى إلى ظهور قادة صعدوا إلى سدة الحكم عبر وسائل غير قانونية،بما في ذلك الإنتخابات المزورة الأمر الذي ينتقص من شرعيتهم.

2.2.الخبرات السلبية :

يعد العامل التاريخي في العلاقات العربية الإفريقية هاجسا بالنسبة للأفارقة ومركب نقص كونهم يرتبطون بفكرة تجار الرقيق عند العرب وهذا الإدراك معوقا في حد ذاته للتفاعل الإيجابي بين الطرفين خصوصا وهناك أطراف خارجية تستثمر في هذا الطرح (الطويل, أماني، 2012)، وعلى رأسها الإستراتيجيات الإسرائيلية المبنية على تفكيك هذه الوحدة وتسعى إلى تواجد هذه الأفكار في الذاكرة الإفريقية،ومن ضمن النماذج التي إستثمرت فيها أزمة دارفور التي طرحت عالميا بإعتبارها صراعا بين العرب والأفارقة،في المقابل سارعت الدول العربية إلى إحتواء المشكل من خلال توجهات قمة سرت العربية – الإفريقية عام 2010 للإعتذار على هذه الفترة وهي خطوة مهمة،لكنها تبقى محدودة تحتاج إلى الإستكمال بدراسات لهذه الفترة وتحديد الدور العربي مقارنة بالدور الغربي وتفسير كل العقبات التي تحول دون إنجاح العلاقات .

2. 3.حركات التمرد و إنقسام الأقاليم :

إن بروز ظاهرة الإنقسام في الفضاء العربي الإفريقي هي حركات تنخر النسيج الاجتماعي لبعض الدول العربية والإفريقية على حد سواء، ويؤدي بعضها إلى إثارة التوتر والخلاف، بل والصراع بين العرب والأفارقة، وخصوصاً إذا ما إقترن ذلك بتدخّل دولي أو إقليمي.

وهذا ما يلاحظ مثلاً في قضية إنفصال جنوب السودان بقيادة سيلفاكير،والذي كان يتلقى دعماً وتشجيعاً من إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وكينيا، فضلاً عن المساندة الصهيونية والأمريكية، ويظهر ذلك بوضوح في **"اتفاق مشاكوس للسلام"** الذي تم توقيعه في كينيا في 20 جويلية 2002 بين حكومة الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان آنذاك؛ بمساندة أطراف خارجية مع تهميش أي دور عربي. (نورا أسامة عبد القادر، 2017)

أيضا وجود توجه دولي آخر نحو تجزئة الصومال بالإعتراف بالأجزاء المستقرة فيه وبتر جنوب الصومال من جانب جيرانه فيما أطلق عليه بالاستعمار الحميد،فضلا عن التوترات بين العرب والزنوج في موريتانيا هي حالات تستدعي للقلق وكلها مؤشرات تدل على أن واقع حالة الفسيفساء الإثنية والثقافية الموجودة في إفريقيا وحتى الوطن العربي (عمر عز الرجال، 1993) مثل ما هو حاصل في ليبيا يمكن أن تفتح المجال واسعا أمام إنقسامات مماثلة قد يسبقها صراعات مسلحة تهدد حالة السلم والإستقرار الإقليمي في الفضاء العربي و الإفريقي.

2 .4.التنافس العربي العربي في إفريقيا :

تشهد العلاقات الإفريقية-العربية ظاهرة المنافسة المضرة في أحيان كثيرة، فضلا عن ذلك تعاني من عدم التفعيل للعلاقات التي أضرت الأطراف العربية،مقابل إستفادة الأفارقة من هذه الظاهرة ولكن بشكل جزئي محدود، وربما تكون المعالجات العربية لأزمة دارفور نموذجًا ممثلاً لهذه الحالة؛ حيث حرصت ليبيا

أثناء حكم **القذافي** على أن تقلِّص مساحة القاهرة في التعاطي مع هذه الأزمة بمقايضات حول إستبدال سرت بالقاهرة أحيانًا في الفترة 2005- 2006 ،(الطويل أماني، 2012)فضلا عن المزايدات وإنشاء العلاقات الثنائية المضرة كما حصل بين ليبيا والسودان ضد مصر ، وبدت أنها مؤثرة في الموقف السوداني من مبارك بعد رحيله عن الحكم، وفي هذا السياق أيضًا يمكن أن نشير إلى التفاعل العربي مع الإحتياجات الإنمائية لإقليم دارفور، حيث جرى تنافس بين القاهرة والدوحة فبينما سعت الأولى إلى الدعوة لمؤتمر للمانحين تحت مظلة جامعة الدول العربية،حرصت الثانية على تقديم تمويل منفرد لإقليم دارفور، ويبدو أن كلا المجهودين غير مقنع للحكومة السودانية.

وتبقى حالة الصراع بين المغرب والجزائر الحالة الأكثر إحتدما بين الجارتين،وذلك بعد تجاوز المغرب كل المساحات والفرص الممنوحة من الجزائر للإبقاء على قدر من علاقة الجوار بين الشعبين،حيث إستنفذ المغرب أوراقه بسبب تطبيقه لسياسة الضرب تحت الحزام التي أصبحت مكشوفة ومعلنة ومغرضة تجاوزت كل الحدود،والمهم في الشأن الإفريقي هو تقديم المغرب المساعدة للكيان الصهيوني لأن يصبح عضوا في الإتحاد الإفريقي والذي منح القبول بدون مشاورة الدول الأعضاء فيه وهذا منافي لمبادئ الإتحاد،ما أجبر الدبلوماسية الجزائرية على التحرك وجمع أصوات الدول الأفريقية ضد هذا القرار الإنفرادي .

2. 5.إستغلال الإسلام السياسي لقضايا الفرقة والنزاع بين العرب والأفارقة:

لقد أدى سواء إستخدام الدين و فهمه الخاطئ من قبل الحركات المتطرفة إلى التأثير سلبيا على حياة الأفراد والجماعات التي نشبت بينها خلافات داخل القارة الإفريقية وخارجها من دول العالم العربي ،حالة تستدعي للقلق كونها عطلت البناء الفكري الصحيح والخطاب الإيديولوجي الديني القائم على التسامح وتقبل الآخر .

إلا أن القوى الأجنبية تثير قضايا الفرقة والنزاع بين العرب والأفارقة، ويتضح ذلك جلياً من الموقف الأمريكي والأوروبي من قضية الإسلام السياسي التي يتم وصفها بالإرهاب، ونظراً لأن هذه الحركات الإسلامية تنتشر في العديد من الدول الإفريقية غير العربية،مثل: كينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا،فإن ثمة محاولات دؤوبة لترويع هذه الدول من محاولات بعض الحكومات والجماعات الإسلامية الموجودة في الدول العربية لإختراقها وزعزعة أمنها (نورا أسامة عبد القادر، 2017).

في حين نجد أن التيار الإسرائيلي المحدق بالمنطقة إستثمر كثيراً في هذا الشأن كونه الحامل لمنطق العداء والرفض إستطاع التغلغل في القارة الإفريقية خاصة في السودان والسنغال وغرب إفريقيا وإثيوبيا و كينيا و أوغندا ونيجيريا (الطويل أماني، 2012)،ببعث أفكار عدائية ضد المسلمين أنفسهم وهذا ما أدى إلى لجوء العديد من الدول إلى الأسلحة الإسرائيلية للإقتتال ، فتراجع الدين الإسلامي أدى إلى عدم توحيد العلاقات بل مهد الطريق إلى المد الأجنبي للتدخل من هذا الجانب.

2. 6.معوقات العلاقات الإقتصادية العربية الإفريقية :

إن التعاون العربي الأفريقي الاقتصادي والتنموي كان قد حقق انطلاقات قوية سواء منذ بداية ستينيات القرن الماضي أو في أعقاب تدشينه مؤسسياً في مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول عام 1977 وحتى أواخر

السبعينيات. إلا أن ذلك التعاون ما لبث أن شهد تراجعات ملحوظة في ظل التصدعات العديدة التي خلفتها الظروف السياسية المعقدة التي مرت بها المنطقة العربية الإفريقية.ومن جملة المعوقات التي تعاني منها العلاقات الاقتصادية العربية وأحدثت تباين :

- عدم مقدرة الدول العربية والافريقية "منفردة" على تنفيذ المشروعات الحديثة ذات الحجم الأمثل من النواحي الفنية والاقتصادية والتكنولوجية. وذلك للأسباب التالية: - حاجة تلك المشاريع لرؤوس أموال ضخمة - ضيق نطاق الأسواق المحلية - ندرة الكفاءات العلمية والفنية اللازمة لإنشائها.

- عدم قدرة الجانبين العربي والإفريقي على المحافظة على إنتظام إجتماعات وأعمال لجان التعاون الفنية المتخصصة بعيداً عن التجاذبات والصراعات السياسية،خاصة اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي التي تشكل محور التعاون بين الطرفين.

- ضعف مستوى التبادل التجاري بين البلدان العربية والإفريقية بصفة عامة،حيث يتأرجح حجم التبادل التجاري العربي الأفريقي بين 40 و45 مليار دولار، بينما وصل حجم التبادل التجاري مع الصين إلى 116 مليار دولار، ومع اليابان 119.7 مليار دولار، أما مع الاتحاد الأوروبي فوصل إلى 289.2 مليار دولار، مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين هي المستفيد الأكبر من صادرات الدول الأفريقية وواردتها. (حسن مصدق، 2022)

- ضعف حجم الاستثمار العربي المباشر في إفريقيا بشقيه العام والخاص.

- لم تكن سياسة العون العربي تحتوي على رؤية إستراتيجية بخصوص دعم دور القطاع الخاص الأفريقي والعربي عبر تمكينه من الإستفادة من المساعدات المرصودة في المجال التنموي؛ إذ غالباً ما إستُخدمت مبالغ المساعدات لشراء معدات تكنولوجية وتجهيزات فنية من الدول المتقدمة وعبر الشركات متعددة الجنسيات بما كرّس – دون إرادة أو رغبة من الدول العربية أو الإفريقية – من التبعية للدول المتقدمة وحرم القطاع الخاص العربي والأفريقي من فرصة ممارسة مثل تلك النشاطات والاستفادة من عائداتها.

- عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بطبيعة التشريعات المشجعة للاستثمار وحوافز وضمانات ذلك الاستثمار وبخاصة في الدول الأفريقية.

- قلة البيانات والمعلومات المتاحة عن فرص الاستثمار في أفريقيا.

- صعوبة التحويلات النقدية والمالية عبر بعض دول إفريقيا،وعدم وجود سياسات مالية واقتصادية ثابتة تبعث على الاطمئنان, بالإضافة إلى معاناة بعض الدول الأفريقية من حالة عدم الاستقرار السياسي.

- عدم وجود قنوات اتصال بين مكونات القطاع الخاص العربي والأفريقي بصفة مؤسسية ومنتظمة.

- تعدد القنوات والمستويات والمبادرات الخاصة بتقديم العون العربي لأفريقيا (المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان العربية والأفريقية، الصندوق الخاص للأوبك، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، العون العربي عبر المؤسسات الدولية)؛ مع عدم وجود تنسيق في صورة مؤسسية جماعية أو وجود ترتيبات وأولويات تتكيف مع متطلبات كل مرحلة من مراحل تطور الأوضاع الاقليمية والدولية.

إلى جانب ذلك يوجد بطء النمو، وتزايد العجز في الميزانيات، وتدهور الحسابات الجارية، وتسارع التضخم، وكل مساوئ إقتصاد الريع أيضاً .هذا مع تواصل مظاهر حالة اللايقين على المستويات السياسية والاقتصادية والمالية، وتزايد معدلات الإنفاق، وإنخفاض الإيرادات (يوسف محمد الصواني، د.س.ن).

2. 7.تحدي الأمن الغذائي :

منذ بداية التسعينات ومشكلة الأمن الغذائي محط إهتمام العالم أجمع لما إكتسبه من أبعاد إقتصادية وإجتماعية وأمنية،ويعرف الأمن الغذائي على أنه"توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والحيوية وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة إعتماداً على النشاط المحلي (جريدة البيان،د س ن)

لذا يمثل تهديد الغذاء في إفريقيا أهم التحديات المطروحة خاصة في منطقة الساحل،فخلال الفترة بين نهاية عام 2011 ومنتصف عام 2012 إزداد عدد الناس الذين يواجهون إنعدام الأمن الغذائي من 13 مليون إلى أكثر من 18 مليون نسمة منهم 8 ملايين يواجهون أزمة غذائية خطيرة،تمثل زيادة السكان ونقص المياه وفقدان الدخل المكونات الرئيسية التي يمكن أن تحول هذه الأزمة الإنسانية إلى أزمة سياسية حقا،تؤدي إلى تجدد العنف ،ففي مالي مثلا لا تزال الحالة الغذائية تزداد سواءا،بحيث تواجه أسرة واحدة من بين كل خمس أسر سوء التغذية بشكل حاد،وثمة حلقة مفرغة تهدد هؤلاء السكان. (المتحدة, الأمم)

كما تواجه أيضا دول العربية لشمال أفريقيا حالة عجز غذائي تزداد يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية إستهلاكها وهو ما إستدعى اللجوء إلى الإستيراد لتغطية العجز وهذا بدوره يشكل خطراً كبيراً على إقتصاديات هذه البلدان حيث يعمل على إضعاف أرصدتها من العملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثم تبعيتها الإقتصادية والسياسية،والإعتماد على الإستيراد من أجل تلبية الحاجيات الأساسية للمستهلكين من شأنه أن ينمي لدى المواطن العربي والإفريقي نمطاً إستهلاكياً غريباً يجعله أكثر ولاء وثقة في السلع الأجنبية منه في السلع الوطنية وهو ما قد يمتد ليصل درجة التبني والدفاع عن الثقافة الغربية(الولاء للخارج) (محمد ولد عبد الدايم).

2. 8.تحدي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة :

إن الإرهاب يزدهر في أشد المناطق ضعفا من حيث سهولة إختراق الحدود غير المحروسة بالقدر الكافي تتيح الفرص للحصول على الأسلحة بدون عائق،وتساعد إنعدام التنمية وإنتشار الفقر والبطالة من تعزيز صفوف الجماعات الإرهابية وإنتشارها لأنها بيئة حاضنة ،لا يمكننا فهم الحالة الأمنية في إفريقيا فهما كاملا بدون الفهم الكامل لمكامن الضعف وعوامل الخطر التي تؤجج النزاع وإنعدام الاستقرار لاسيما الحاصل في غرب إفريقيا فيوجد ما لا يقل عن 28 دولة أفريقية جنوب الصحراء تخوض حربا منذ عام 1980 مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة بدرجات متفاوتة على الأمن في المنطقة،بالإضافة إلى ذلك يوجد ظروف أخرى تغذي الجريمة والإرهاب في المنطقة لاسيما مع إنتشار مزاعم بأن شركات النفط المتعددة القوميات تزيد من حدة تلك النزاعات ودليل ذلك الحاصل في منطقة دلتا النيجر الكبرى مسببة حلقة مفرغة من عدم الاستقرار. (المتحدة, الأمم) زيادة على ذلك الإنتشار الواسع لنشاط التنظيمات الإرهابية في إفريقيا بأعداد متزايدة وتدفق المقاتلين من مناطق خارجية كالشرق الأوسط وأغيرها من الدول الإفريقية ففي عام 2017

أعرب الإتحاد الإفريقي عن قلقه بشأن وصول اعداد كبيرة من المقاتلين المنظمين إلى الجماعات الإرهابية والمقدر عددهم بنحو 6000 من حاملي الجنسيات الإفريقية الذين إنتشروا على إمتداد الساحل الأفريقي. (أحمد أمل ، 2022).

وعلى هذا الأساس تم تصنيف الإرهاب (مدحت أيوب، 2003) الدولي لمرحلة الجيل الثالث من بين التحديات الأمنية الكبرى،أدى إستفحال الظاهرة في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل الإفريقي إلى تعدد التيارات الإرهابية بشكل كبير في المنطقة العربية الإفريقية بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات وهي موجودة في كل دول الجوار ومن بين أهم هذه التيارات نجد تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي الذي إستجمع قواه بفعل عدة عوامل مكنته من الحصول على موارد مالية مهمة قاربت 70 مليون دولار جراء الفدية من عمليات الإختطاف المتكررة التي منحتها الدول التي ينتمي إليها الرهائن،بالإضافة إلى إنتشار الأسلحة المتطورة وحصولهم عليها جراء تجارة بعض الأطراف في هذا المجال وإستغلال أوضاع الدول الفاشلة التي عرفت حراك وتهديد أمني وثورات على غرار الدول العربية والإفريقية مثل ليبيا و سوريا و مالي و غيرها من الدول .

وفي ذات السياق نجد أن التنظيمات الإرهابية تتمركز بالخصوص في المناطق العربية الإفريقية لاسيما الساحل الإفريقي والمغرب العربي وبالخصوص على الحدود المالية الموريتانية ، شمال مالي ، الحدود المالية النيجيرية،شمال تشاد وهي مرتبطة إرتباط وثيق بالجماعات الإرهابية في المغرب العربي(الجزائر،تونس،المغرب،ليبيا)،وهو الأمر الذي إستدعى التدخل الأجنبي في المنطقة خاصة العسكري ما نتج عنه بؤر توتر ومنابع للإرهاب (Laurence aida ammour، (N 18 février 2012، إعتمدت الدول في التعامل مع الظاهرة إستراتيجيا لمحاربة التنظيمات المتطرفة،أولها إستعمال القوة الصلبة والتي تعتمد في الأساس على الحل الأمني والتدخل المباشر للقضاء عليها ، إذ نجد هذه النظرية لم تتمكن إحتواء الظاهرة ووضع حد لها فلجأت إلى القوة الناعمة وهي النوع الثاني في التعامل حيث مزجت بين الحل العسكري والحلول السياسية والسلمية والتفاوضية والهدف الأساسي هو تقليل المنابع و الأسباب المؤدية إلى الإرهاب (إيريك موريس، ألان هو، 1991)،وهذا ما أدى إلى التدخل الأجنبي الذي أثر على بنية الدول العربية – الإفريقية التي تعاني من هذه التنظيمات .

ونتيجة لذلك ونظرا لعجز أنظمة الدول الواقعة في الجنوب عن ضمان أمنها الداخلي وما يشكله من تهديد للأمن الدولي ككل ، صاحبه تحول صاخب وحالة من الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي للمجتمعات أثر بشكل كبير على العلاقات في ما بين الدول (أمحند برقوق) أصبحت تتجه إلى أكثر خصوصية والمحافظة على أمن حدود الدولة ما خلق نوع من عدم اليقين و المصداقية في التعامل أو حتى في الإستراتيجية المقترحة

2 .9.تحدي ظاهرة الهجرة :

تطرح قضية الهجرة (الكيالي, عبد الوهاب، 1994)في دول العربية خاصة المغاربية والدول الإفريقية خاصة جنوب الصحراء ضرورة إعادة النظر في أساليب وآليات المعالجة ،في إطار من التنسيق والتعاون المتبادل الذي يبقى بعيد عن مستوى الفعالية الموجودة في الدول الأوروبية مثلا خاصة مع فشل الوحدة المغاربية .

حيث سجلت الهجرة العربية الإفريقية تدفق في تزايد مستمر داخل المنطقة وخارجها ما ينذر بتوسعها خلال عام 2022،وهذا راجع إلى تقارب الدوافع الأساسية بين الدول والتي يمكن حصرها في النزاعات والحكم القمعي والفرص الاقتصادية المحدودة ،كما أن تسعة من أهم 15 دولة إفريقية ينشأ منها المهاجرون تعيش في حالة نزاع ،كما يشكل سكان شمال إفريقيا غالبية المهاجرين الأفارقة إلى أوربا تضمن المراكز الثلاثة الأولى كل من المغرب والجزائر وتونس أكثر من 5 ملايين من أصل 11 مليون مهاجر إفريقي في أوربا ،بالإضافة إلى الهجرة الإفريقية داخل القارة حيث يعيش حوالي 21 مليون إفريقي موثق في بلد إفريقي آخر وأكثر هذه الحالات موجودة في نيجيريا وجنوب إفريقيا ومصر ، أما عن عدد المهاجرين الأفارقة الذين تركوا القارة نحو مناطق أخرى من العالم نجد قرابة 11 مليون في أوروبا ،وقرابة 5 ملايين في الشرق الأوسط ،وأكثر من 3 ملايين في أمريكا الشمالية. (تقرير،31 يناير 2022 .)

فالسياسات الداخلية للدول العربية الأفريقية لا تنظر إلى الهجرة كفاعل يجب الإستثمار فيه،بل تكثف المجهودات عبر الحدود للمراقبة دون معالجة المشكل الأساسي،فعلى الرغم من ذلك نجد المهاجرين الآفارقة و حتى العرب ومنهم المغاربة لديهم إرتباطات بدولهم الأصلية فهي تساهم في الأقتصاد الإجتماعي (عمار جفال ، 29-30 أفريل 2008)وتنمية بلدانهم الأصلية عن طريق التحويلات المالية وعائدات الهجرة التي يرسلونها إلى أهلهم (Borne, Dominique; Jacques , Scheibling;, 2002)، ونتيجة لضعف السياسات تتجه الدول المصدرة إلى الإستثمار في هذه الفئة من المهاجرين متناسية هجرة الكفاءات العلمية التي تعتبر من أهم المعضلات والتحديات التي تواجه البلدان النامية عامة ويصطلح علي تسميتها بـ " إستنزاف العقول " " bain drain" ويقصد بها هجرة المؤهلين بمحض إرادتهم و ذلك لطلب العمل والدراسة وعدم عودتهم (مناد, زهور، 2004).

وفي نفس السياق تعتبر مساهمة الوطن العربي بـ 31 % من هجرة الكفاءات من الدول النامية إلى البلدان الغربية الرأسمالية ،حيث أشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في الوطن العربي للعام 2002 إلى أكثر من مليون خبير و إختصاصي عربي من الأطباء و المهندسين من حاملي الشهادات العليا (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، 2002).

فضلا عن ذلك أثرت الهجرة غير الشرعية على الدول العربية ولاسيما المغاربية على مستويين (خضرة, بشارة، 2010) الأول خاص بمواطنيها والثاني بإعتبارها منطقة عبور لعدد من الدول الإفريقية.

بالنسبة للمستوى الأول تعتبر أوربا من أكثر الدول إستهدافا،حيث أن الإحصائيات تشير إلى أن عدد المغاربة المهاجرين بطرق غير شرعية هو في حدود 250000 إلى 300000 شخص.

أما المستوى الثاني وهو الأخطر والمتمثل في إعتبار المنطقة المغاربية (الكثيري, مصطفى، 1986) منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى.

2. 10.أزمة اللاجئين والنازحين:

تعد أزمة اللاجئين والنازحين من المشكلات المعقدة نظراً لتداعياتها الإقليمية والدولية، وفضلاً عن كونها بؤرة توتّر كامنة بين الطرفين العربي والإفريقي, فتجاور المناطق التي يقطنها "الطوارق" في كل من مالي

والنيجر والجزائر وبوركينا فاسو أدى إلى إعتبار مشكلات التحرر والنازحين وعمليات إعادة التوطين مشكلات ذات طابع إقليمي، ولعل ذلك يفسّر إنشاء لجنة وزارية في سبتمبر 1990 تضم في عضويتها كلاً من: ليبيا والجزائر ومالي والنيجر للتعامل مع مشكلة الطوارق. وعليه فإن القارة الإفريقية هي من أكثر القارات في العالم معاناة من مشكلة اللاجئين والنازحين، فعدد اللاجئين فيها تجاوز خمسة (5) ملايين لاجئ، يتمركز نصفهم على جانبي الحدود العربية – الإفريقية، فالسودان وحده يحتضن قرابة مليون لاجئ من إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وتشاد (نورا أسامة عبد القادر، 2017)؛ الأمر الذي يُفصح عن عمق المشكلة وتداعياتها على الأمن والاستقرار, فضلاً عن انعكاساتها السلبية على إستقرار الدول التي تستضيف هؤلاء اللاجئين, وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

3.التنافس الدولي وتأثيراته على مسار العلاقات العربية - الإفريقية :

أدت سياسات التحالف الإستراتيجي أثناء الحرب الباردة إلى تشكل شراكات بين القوى الكبرى والدول العربية الإفريقية،ومن بينها تحالف الإتحاد السوفياتي ومصر في عهد المرحلة **الناصرية** ومع الجزائر في مرحلة **هواري بومدين** ومع ليبيا،ومع إثيوبيا في عهد **مانجستو هيلاماريام** ،ونجد أيضا التحالف الفرنسي مع كل من السنغال في عهد **ليوبولد سيدارسنجور**،وكوت ديفوار في عهد **فيلكس هوفويه بونويه** وغيرهم من دول الإفريقية العربية الفرانكفونية،كما نجد التحالف الاستراتيجي الذي جمع الولايات المتحدة الأمريكية مع نيجيريا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا و غيرهم من الدول التي دخلت في تكتلات إستراتيجية للمحافظة على الوضع القائم إبان تلك الحقبة (محمد صفي الدين خربوش، 2001).

ويمكن تفسير **التنافس الدولي** على المناطق الإفريقية-العربية من خلال السلوكيات والممارسات التي تمارسها القوى الأجنبية وهي متداخلة بين ما هو سياسي وعسكري وأمني أو إقتصادي أو إجتماعي وحتى ثقافي والديني. (Hamdesa Tuso, 2000) فسببية التنافس الدولي راجع إلى المنفعية النابعة من كون القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم غنى بالثروات الطبيعية فإفريقيا تحتفظ بنحو 11 % من إجمالي إحتياطي البترول في العالم بما يعادل حوالي 80 إلى 100 مليار برميل من النفط الخام،وبها 05 % من إحتياطي الغاز،زنحو ثلثي إحتياطي اليورانيوم ونحو 70 % من الفوسفور و 55% من الذهب...إلى غير ذلك من الثروات الباطنية والحيوانية والمياه والأراضي والعنصر البشري (حسن, حمدي عبد الرحمن، 2005).

من بين الأسباب التي تدفع القوى الأجنبية على التنافس في الفضاء العربي- الإفريقي يمكن حصرها في ثلاث نقاط نراها أساسية :

- أهمية المواقع الإستراتيجية التي تحوز عليها هذه البلدان،خاصة منها المطلة على الممرات المائية وطرق التجارة العالمية وبالتحديد المحيط الإطلسي والهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق،و رأس الرجاء الصالح وباب المندب،وهي عوامل حاسمة بالنسبة للمصالح الغربية وخصوصا الأمنية منها.

- النظرة التوسعية لقوى العالم العظمى وإشباع الميولات والحاجيات والحصول على الدعم الكامل من جانب أنظمة محددة في المنطقة لمساعدتها في تنفيذ و تحقيق أهدافها ومصالحها (John Prendergast, 1999).

- ظهور الإسلام كأحد الإيديولوجيات المعاصرة التي تسعى من خلال بعض الأفراد والجماعات السياسية لتنظيم أنفسهم ومؤيديهم في تحدي الغرب وفي مواجهة سياساته و ممارسته في العديد من مناطق العالم العربي والإفريقي .

إنطلاقا من هذه الأهمية للفضاء العربي الإفريقي تعدد التهافت الدولي كل حسب توجهه وسياسته،لكن النتيجة واحدة هي تحقيق المصلحة كما سنبين ذلك من خلال الآتي :

3. 1.ملامح تعاظم السياسية الأمريكية في إفريقيا :

تتضح ملامح السياسية الأمريكية في إفريقيا فيما أشار إليه أستاذ العلوم السياسية **"روبرت إيمرسون"** في مقال له بمجلة **فورين أفيرز** عام 1962،"أن سياسات الولايات الأمريكية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء تختلف عن سياساتها في أية منطقة أخرى من العالم؛فالسياسة الأمريكية تعمل في إطار الصداقات والتفاهمات القديمة التي أعقبت سنوات الحرب من خلال شبكة من التحالفات ...إلخ"،وتجدر الإشارة أن السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا قبل عام 2000 لم تتجاوز الإهتمام بالروح المعادية للمد الشيوعي وتعزيزها للحفاظ على النخب الإفريقية،إلا أن سياسة إدارة الرئيس السابق"باراك أوباما" في إفريقيا وصفت "بالإستباقية" أنشئت هيئات جديدة في بعض المناطق الافريقية ،وفي هذا الجانب دعمت الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها التجارية مع إفريقيا جنوب الصحراء بـ "قانون النمو والفرص في إفريقيا" "أغوا" (agoa) الذي يهدف إلى إقامة علاقات تجارية قوية ويجدد الإتفاقية التجارية التفصيلية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان مختارة من إفريقيا،وهو ما وقع عليه الكونغرس الأمريكي عام 2000 ،ووافقت عليه إدارة أوباما في جويلية 2015 ليستمر التعامل معها إلى غاية سبتمبر 2025 .

أما عن إستراتيجية إدارة "ترامب" في علاقته بالدول الإفريقية فقد كشف مستشار الأمن القومي "جون بولتون" في ديسمبر عام 2018 ،أن السياسة الجديدة للولايات المتحدة تهدف إلى تحدي ممارسات الصين وروسيا للحصول على "ميزة تنافسية في إفريقيا" ومواصلة النهج الأمريكي في المبادرات العسكرية والتجارية وتقديم المعونة وتطوير شركات إقتصادية وسياسية وأمنية في جميع أنحاء القارة الإفريقية (حكيم نجم الدين، 2019).

حيث كما يتجسد الوجود العسكري الأمريكي بوجود أعداد من جنود البحرية الأمريكية في كل من السنغال وأوغندا وإفريقيا الوسطى (نورا أسامة عبد القادر، 2017)،بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد، ورفع شعار إدماج إفريقيا في الإقتصاد العالمي،وقد تم إنشاء القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا "أفريكوم" في سنة 2007 في عهد الرئيس السابق جورج دبليو بوش.

إن التوجه الجديد للإهتمام الأمريكي لتحقيق مكاسب متنوعة وإحراز تقدم في المناطق العربية والإفريقية عبر تبني سياسات واضحة وإستراتيجية ذات أبعاد نذكرها (Mamadou Ka, 2007):

- البعد التوسعي الخارجي(سياسة التغلغل) على حساب مناطق محددة في سياق الإستراتيجية الأمريكية للقرن 21 الذي تعتبره قرنا أمريكيا خالصا .
- البعد الإقتصادي المتمثل في البحث عن المواد الخام وباقي الثروات مثل اليورانيوم و البترول وغيرها من المواد النفيسة لاسيما من السودان و خليج غينيا و غيرها من المناطق الغنية بالثروات الباطنية ، فضلا عن إنشاء أسواق كبيرة لعرض سلعها ومنافسة الدول الفاعلة في ذلك .
- البعد الإستراتيجي الأمني ويتمثل ذلك في البحث عن التموقع في السواحل الإفريقية الشمالية والشرقية و الغربية و محاصرتها خصوصا فيما يتعلق بالملاحة البحرية .
- الشريك الإفريقي ودوره وأهميته في الحملة الدولية على الوقاية من مخاطر مصادر التهديد الجديدة والتي تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب والجريمة المنظمة وإنتشار الأسلحة وغيرها من التحديات.

3. 2.التوجه النيوكولونيالي الفرنسي في إفريقيا :

تعتبر فرنسا من أكثر القوى الإستعمارية حفاظا على علاقاتها بمستعمراتها ،ففي إطار التنافس الدولي على إفريقيا والعالم العربي عملت على تعزيز مكانتها **بالبعد النيوكولونيالي تجاه إفريقيا** (عبير شليغم ، 2015)، كما سمته **"عبير شليغم"**،إلا أن الولوج الأمريكي وتعاظم إهتمامه حتم على صانع القرار الفرنسي ضرورة إعادة تقييم السياسات والممارسات في هذا الشأن بالإعتماد على حماية مصالحها من خلال إقامة روابط بين رؤساء فرنسا والنخب الأفريقية الحاكمة الموالية لسياساتها ونموذجها الثقافي،ونتيجة لهذا الإفراز برزت تأثيرات ومخاوف للفشل من التدخل في القضايا الإفريقية الداخلية،ومحاولة تجنب الإصطدام مع الوجود الأمريكي المتنامي في المنطقة خاصة (مناطق البحيرات العظمى والقرن الإفريقي والغرب الإفريقي وحتى الشمال و الشرق منتهجة سياسة الحوار في ذلك)(محمد راشد صابون, 2001) .

ولتأكيد هذه النوايا والتغلغل أكثرفي الفضاء الإفريقي وحتى العربي طرحت السياسة الفرنسية بشقيها السياسي والإقتصادي مشروع سنة 1997 عرف بإسم مشروع إفريقيا من بين أطروحاته (عبد الملك عودة،، 1999):

- الإعتماد على طرح العلاقات الثنائية و تدعيمه مع الحكومات المدنية،والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية في إفريقيا خاصة .
- العمل على إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وتأييدها وفق مبادئ الديمقراطية ذات المعايير الفرنسية .
- الإعتماد على الطرح الإقتصادي و تطبيق سياسة الإصلاح وتدعيم برامج التنمية.

وفي هذا الجانب تتركز الإستراتيجية الفرنسية في إفريقيا للوصول إلى الموارد الطبيعية وتدعيم الصناعات الثقيلة والنووية التي تحتاج إلى اليورانيوم والنفط والغاز وغيرها من المعادن،وتعمل على حماية إستثمارتها بالحفاظ على نفس الأنظمة السياسية لمدة أطول،وكثيراً ما لجأت إلى إستخدام القواعد العسكرية المرابطة

في "نجامينا" عندما تعرضت مصالحها للخطر، سواء في تشاد أو في البلدان المجاورة، الأمر الذي يجعل من هذا الوجود عنصراً خطراً على الأمن القومي العربي والمصالح العربية في المستقبل،بالإضافة إلى إقامة معاملات ومبادلات تجارية بين فرنسا والبلدان الأفريقية التي بلغت عام 2014 نحو 54 مليار أورو،بلغت حجم صادراتها نحو إفريقيا 27 مليار دولار،بينما تستورد 26 مليار دولار (Mays Maissi, 03/01/2016)،وتسعى دائما إلى الحصول على المواد الخام وهذا ما يفسر التدخل الفرنسي في شمال مالي وإفريقيا الوسطى عبر عمليات عسكرية (سرفال وبرخان) لحماية الإمدادات. وكذا على دول أخرى مثل النيجر، فضلاً عن السنغال التي تحفل بوجود عسكري فرنسي واضح على أرضها؛ حيث تحتفظ فرنسا بقوة للتدخل السريع قوامها (6000) جندي فرنسي، يتمركزون في السنغال والجابون وتشاد وكوت ديفوار .

3 .3.التغلغل المتزايد لإسرائيل بالدول العربية- الأفريقية :

إزداد النفوذ الإسرائيلي في القارة الإفريقية بعد مؤتمر مدريد وتوقيع إتفاق أوسلو عام 1993،مما فتح المجال لترتيب العلاقات الدبلوماسية التي تطورت إلى 12 دولة إفريقية بفعل سياسات المصالح ومجالات التعاون خاصة الإستثمار الاقتصادي المتنامي في أكثر من (20) دولة في إفريقيا أبرزها إثيوبيا،كينيا،تنزانيا وغيرها من الاتفاقيات المبرمة مع أكثر من (38) دولة إفريقية. أما في المجال العسكري قامت إسرائيل بتوثيق علاقاتها مع العديد من الدول الإفريقية لتحقيق مآرب إستراتيجية تعد تهديدا للأمن القومي العربي مع دول بحيرة فكتوريا(أوغندا،كينيا،تنزانيا) ودول البحيرات العظمى(رواندا،الكونغو الديمقراطية،بوروندي) والداعي من ذلك للوصول إلى منابع النيل والبحر الأحمر مستغلة النزاعات الدائرة في حوض النيل والقرن الإفريقي،كللت بدعم الحركة الإنفصالية في جنوب السودان وفصلها،مع دعم نظام(الباغندا) في أوغندا،ونظام الأجهزة في إثيوبيا،وتزويد العديد من الدول بالسلاح والتدريب العسكري بهدف التغلغل أكثر في نيروبي وبوروندي وغيرها.

وكذلك حصر حيز علاقات الدول العربية في إفريقيا،عبر تحقيق الهدف الإستراتيجي هو تحكمها في دول الجوار العربي الإفريقي عن طريق الإلتفاف حول العرب من إمتداد ينطلق من إثيوبيا مرورا بكينيا و تنزانيا و البورندي و رواندا إلى الكونغو الديمقراطية ، والهدف الثاني هو تمكنها من إحتواء كل من السودان و إفريقيا الوسطى عبر تطويق المغرب العربي عبر تشاد عبر دول الساحل الإفريقي (صلاح الدين حافظ، 1978).

ومن بين الملفات الهامة التي تسعى إلى تحقيقها التأثير على الأمن الغذائي و المائي العربي وتواجدها في الروافد المائية البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ، محاولة إضعاف البلدان العربية وكسر روابطها الإيديولوجية مع إفريقيا (أماني الطويل،، 26-28 نوفمبر 2011)، فضلا عن تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإفريقية إستغلالا للتواجد الأمريكي في القارة المقوي للطرح الإسرائيلي،وهذا ما ترجمته في الواقع بتقديم طلب الإنضمام كعضو في الإتحاد الإفريقي بمساعدة مغربية وهو ما لقي إعتراض واسع من قبل الدول الإفريقية بعدما منحت القبول من طرف رئيس الإتحاد الإفريقي المنافي للمبادئ التي يقوم عليها.

3. 4.الصعود الصيني في المنطقة مقابل تراجع الدور العربي:

يعبر التطور المتزايد في العلاقات الصينية الإفريقية عن التوجهات في السياسة الصينية،وتصاعد دور نفوذ الصيني،حيث إتجهت الصين إلى سياسة التوسع والعمل على التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية،وفرنسا،لإثبات وجودها ونفوذها،وكان ذلك عبر القارة الإفريقية،التي إستطاعت أن تكون الشريك منذ تسعينيات القرن الماضي،بحيث سعت للحصول على النقط والمواد الخام وفتح أسواق إفريقية جديدة،فالتحرك الصيني الجديد في إفريقيا أخذ ينحى كذلك إلى الجوانب السياسية والإيديولوجية مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح البحتة،حيث تطورت التعاملات التجارية مع إفريقيا من 2 مليار دولار عام 1999 إلى 29.6 مليار دولار عام 2004،ليرتفع إلى 39.7 مليار دولار عام 2005 ،بالإضافة إلى مجموع الإستثمارات الصينية في إفريقيا عام 2013 إلى 25 مليار دولار بوجود أكثر من 2500 شركة صينية إستثمارية في شتى المجالات الحيوية التي بحيث بلغت التجارة بين إفريقيا والصين إلى 210 مليار دولار في العام ذاته،كما تم الاتفاق خلال منتدى التعاون الصيني-الإفريقي سنة 2016 على ضخ 2000 مليار دولار كإستثمارات في إفريقيا،كما تسعى الدول الإفريقية للاستفادة من مشروع طريق الحرير الذي سيمر على 65 دولة بالعالم الذي من الممكن ان يدفع بالتنمية في إفريقيا. (يونس, بلفلاح، 2014)

بالإضافة إلى ذلك تتركز الإستثمارات الصينية في دول مثل غينيا، ونيجيريا (40 شركة صينية)، وأنغولا وإفريقيا الجنوبية، وذلك بفضل تنوع الإستثمار الصيني مع تركيزه على الموارد الأساسية أو الثروات، كالنفط والمعادن والتي يمكن أن تجعل من إفريقيا قارة مصدِّرة أكثر بكثير من اليوم لهذه السلع الحيوية (منة مصطفى، 2015).

كما تمول بكين منذ عقود ملاعب ومستشفيات وطرق سريعة في إفريقيا مقابل عقود التموين، وهذه الإستراتيجية أثقلت البلدان الإفريقية بالديون وفرض التبعية المصلحية .

كما أن الصين تعتمد في سياستها مع الدول الإفريقية على مبادئ متمثلة في الصداقة و إحترام الخيارات،وتطبيق المنفعة المتبادلة و المصالح المشتركة والتنسيق الوثيق وهذه كلها مقومات للتقارب، لكن في مقابل ذلك وما أثبته الواقع هو أن الصين تواجه تحديات كبيرة بعدة دول في القارة السمراء؛ فكان المدنيون الصينيون ضحايا للإرهاب في هذه المناطق، فتدخلت الصين ضمن قوات حفظ السلام لدرء الصراعات العنيفة التي تجتاح بعض المناطق الإفريقية. (الفتاح, أسماء عبد، 10 أوت 2016)

3. 5.تركيا والتوجه الجديد نحو إفريقيا :

تعتمد تركيا في نسج علاقاتها مع الدول الإفريقية على برامج المساعدات التنموية وضعت وكالة التعاون والتنمية التركية (التيكا) برامج طموحة، لقطاعات الزراعة، والصحة، والتعليم، والمياه والتأهيل المهني، وقد حظيت دول القرن الأفريقي (جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، وأوغندا ببرامج التنمية الزراعية التي أطلقتها وكالة «تيكا» التي سبقت الإشارة إليها.وهذا الاتجاه التركي القائم على إعادة بناء الدولة في بعض المجتمعات التي أنهكتها الحروب الأهلية مثل الصومال خلق لديها رأسمالاً وفرصة، خصوصاً في الدول ذات الأغلبية الإسلامية، فأن إستراتيجية الرئيس **أردوغان** خططت للتغلغل في مناطق النفوذ الفرنسي في أفريقيا

والتوسع في اتجاه المستعمرات السابقة للبرتغال وإيطاليا في القرن الأفريقي، ومن آليات الحضور في تلك الدول لم تقتصر على المشاريع التنموية فحسب، بل امتدت أيضاً إلى مجالي الثقافة والتعليم بتقديم منح للدراسة في تركيا أو عبر تدريس اللغة التركية في جامعات بعض الدول مثل جامعة رواندا.كما توجت تركيا علاقتها بالقارة السمراء بقبولها في مرحلة أولى عضواً مراقباً في اجتماعات الاتحاد الأفريقي،ثم في عقد لقاءات قمة مع قادة أفريقيا بدءاً من عام 2021 .(محمد, علي السقاف، 2021)

3. 6.النفوذ الروسي في إفريقيا :

يعد التغلغل الروسي وتمدده في القارة الإفريقية قديم منذ خمسينيات القرن الماضي،بدايتها كانت بتقديم المساعدة المتمثلة في السلاح والعتاد والدعم المادي والإعلامي والمعنوي والترسيخ الإيديولوجي لتحرر من الإستعمار الغربي،ففي ستينيات القرن الماضي خاضت روسيا تجربة أخرى في المنطقة لها تأثيراتها على إفريقيا ألا وهي منطقة جنوب الجزيرة العربية،والنفوذ العسكري الروسي في جنوب اليمن إلا أنها لم تفلح وإختفت،وبفعل التجربة تعمل روسيا حاليا وبشكل متسارع على بناء وتعزيز نفوذ جديد لها في إفريقيا خاصة في شرق ووسط وغرب إفريقيا،مع تنشيط النفوذ القديم،فهي تدرك أهمية القارة الإفريقية وأبعادها الجيوسياسية،لذا تعمل روسيا على إيجاد منافذ للموانئ المطلة على البحر الأحمر،وبناء قواعد عسكرية في مناطق إستراتيجية تزاحم التواجد الغربي المنتشر ،وذلك بتقديم الدعم السياسي واللوجيستي والدبلوماسي والمساعدات الدفاعية والأمنية والاقتصادية وخبرات التحكم في الأوبئة وبعض البرامج التدريبية في مجال التعليم والتكنولوجيا .كما يوجد بؤر نفوذ لروسيا في إفريقيا خاصة بعد توقيعها بين عام 2017-2018 إتفاقيات تعاون مع (19)تسع عشر دولة إفريقية لاسيما في غربها مثل (نيجيريا،أنغولا،غينيا الاستوائية،بوركينافاسو،السودان) ودول أخرى لها تجربة معها مثل (إثيوبيا إريتريا) ،أما في المغرب العربي فإن روسيا لها أدوار سياسية وعسكرية خاصة في ليبيا ،وتعمل على استغلال الثروات المعدنية،وتشارك في العمليات القتالية،وهي ذات نفوذ وقرب من مناطق النفوذ الفرنسي في شمال وغرب القارة (النيجر،موريتانيا،الجزائر)،كما لها نفوذ إلى مصر خاصة بعد 2013 وتجديد الدور مع العسكريين الجدد في النظام بتقديم المساعدات في المجال التجاري والاقتصادي والعسكري والتسليح .(تاج السر عبد الله محمد عمر، 2021)

لقد أدى **التنافس الدولي** على المناطق العربية الإفريقية إلى تقييد العلاقات بين الطرفين وخلق الصراع الذي له أسباب ودوافع من أجل الظفر بهذا الفضاء مكرسا أساليب وآليات مشروعة تارة وغير مشروعة تارة أخرى للوصول إلى إستقطاب أكبر عدد ممكن من الدول والتأثير عليها،و هذه السياسات غالبا تتناقض مع أهداف ومصالح الدول العربية – الإفريقية ويفرض قيوداً وحدوداً على تحركات هذه الدول فيما بينها،بل يفرض سياسة التطبيع و التعاون المجبر مع هذه القوى الفاعلة التي أنتجت مصادر للتهديد،وهذا ما يتطلب إعادة صياغة أخرى لأولويات المصالح المستهدفة.

4.مداخل تفعيل العلاقات العربية الإفريقية :

إن التهافت على الدول الأفريقية من قبل قوى كبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا والصين والهند وتركيا وروسيا وإسرائيل وعدد من دول أخرى لم تكن مهتمة بأفريقيا بدرجة كبيرة كما هو حاصل الآن، يستدعي من الدول العربية وقفة جادة في البحث في أسلوب وإمكانية إعادة تفعيل العلاقات العربية الأفريقية، بل وابتكار أدوات جديدة من أجل تأسيس محور عربي أفريقي يجعل من الأمن القومي العربي جزءاً من وحدة المصير المشترك.

تتجه الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية إلى إقامة إستراتيجيات وإقرار سياسات وخطط تسعى من خلالها إلى التعاون الإقليمي عبر التكتلات الأمنية السياسية والإقتصادية،وما الدول العربية والإفريقية إلا جزء من هذه العلاقات فمن أجل المحافظة على أمن وإستقرار دولها وتحقيق طفرة نوعية من الناحية الإقتصادية لابد عليها من إقامة علاقات متينة فيما بين هذا الفضاء بعيدا عن التباينات السياسية،والتعامل مع الوضع الدولي الراهن وفق إستراتيجية **التعاون الثنائي والإقليمي** لدرء المخاطر والتحديات وتدعيم وتوظيف علاقاتها فيما بينها لمجابهة التنافس المتكالب وذلك من خلال المداخل التالية :

4. 1.المقاربة السياسية :

إن الواقع العملي العربي الإفريقي سواء في إطار الحوار أو العلاقات أو التعاون يبدو متأزما في أفقه وغير واضح،رغم الآمال في تحقيق قدر كبير من التقدم في هذه الأطر.

وعليه لابد من طرح التعاون الثنائي الإقليمي كونه الأنجع والأمثل لمثل هذه التحديات فمع وجود عشر دول آفرو-عربية تجمع بين عضوية المنظمتين العربية والأفريقية يمكن أن يمثل دافعاً قوياً لمسيرة التعاون،خاصة وأن هذه الدول العشر منها دول رائدة ولها ثقلها العربي ولها وزنها الأفريقي .

ففي المجال السياسي لتفعيل العلاقات العربية الإفريقية هناك مجموعة النقاط يستلزم الاهتمام بها،ومنها وضع تصور إستراتيجي لبناء علاقة خاصة ومتميزة بين الجانبين مع وضع أولويات واضحة وأهداف متجددة لتتلاءم طبيعة المتغيرات التي تزامنت مع فترة ميلاد وتأسيس التعاون، ذلك أن هذا التصور الإستراتيجي المطلوب غاب في الواقع عن خريطة العلاقات العربية الأفريقية، كما أن أجهزة التنفيذ والمتابعة ضعيفة وجب بعثها من جديد. ويمكن في هذه الخصوصية تعديل ميثاق القاهرة بحيث يتلاءم مع الممكن تحقيقه بوضوح، وكذلك يتماشى مع المتغيرات، وبحيث تكون هذه الأهداف والغايات متجددة وليست نظرية ثابتة.

وهذا التأسيس لحوار استراتيجي عربي – إفريقي وفق صيغ جديدة، لابد أن يتجاوز المرحلة التي قام فيها هذا الحوار على أساس المقايضة والمنافع السياسية المتبادلة بل يجب الدخول في مرحلة جديدة تؤسس على إقامة شراكة عربية إفريقية حقيقية، قوامها المصالح الإستراتيجية المشتركة والقضايا ذات الحساسية لكل من الطرفين، من أجل تحقيق نهضة حضارية لبلدان الجنوب بصفة عامة، ومواجهة واقع التهميش والخضوع الذي يعانيه العرب والأفارقة. (نورا أسامة عبد القادر، 2017)

ومن القضايا الهامة لابد من النأي عن الخلافات الإقليمية والمشكلات الدائرة في إطار الجامعة العربية أو في إطار منظمة الوحدة الأفريقية،لاسيما المشاكل الحدودية وصراع على المياه ،وغيرها من القضايا التي تقف حاجز بين الأطراف العربية والإفريقية .

وفي إطار **المدخل السياسي** على البلدان العربية الإفريقية أن تنظم الخروج بالعلاقات من الإطار الحكومي إلى الشعبي أي تفعيل التعاون على المستوى الجماعي بين الشعوب والحكومات.

وفي إطار التعاون الإعلامي لابد من تفعيل هذه الخاصية للتعريف والدفاع عن القضايا الإقليمية العربية الإفريقية،عبر التركيز على إبراز الخبرات الفنية والإعلامية وتنشيط التبادل الثقافي لدى طرفي التعاون (الصالحي, عبد الرحمن، أكتوبر 2004).

وتأسيسا على ما سبق نرى أن التعاون الثنائي هو السبيل الوحيد للتعاون العربي الإفريقي مع التسليم بإمكانية وجود تباينات في مستوى التعاون من حالة لأخرى لكن لابد من العمل على :

- أهمية تدعيم العلاقات بين الدول العربية والإفريقية في مختلف المجالات وبما يحقق مصالح شعوبها، وننوه إلى الحاجة إلى صياغة إستراتيجية مشتركة تستهدف تحقيق التعاون المنشود، والتغلب على الإشكاليات التي تواجهها أجهزة التعاون العربي الإفريقي.

- تفعيل التعاون مع الاتحاد الإفريقي بخصوص نزاعات الحدود في إفريقيا،والتوصل لتفاهمات ومواقف متناسقة معه بخصوص القضايا السياسية والأمنية الرئيسية التي تهم الطرفين مثل قضايا: مكافحة التطرف والإرهاب، ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان،ومشاكل النازحين واللجوء الإقليمي،واتفاقية الاتحاد للتعاون العابر للحدود المعروفة باتفاقية "نيامي".

- إنشاء مؤسسات عربية إفريقية جديدة مشتركة من أجل إقامة مشروعات تنمية متكاملة، فالتجمعات الإقليمية عبر وجود ذاتي مستقل هي التي يمكن أن تضمن للدول العربية الإفريقية التمكن من مواجهة موجة التدافع الدولي الجديد على القارة الأفريقية.

- العمل على تفعيل القرارات التي صدرت عن مؤتمر القمة العربية الإفريقية الأول، والمتمثلة في إنشاء خمسة كيانات هي: مؤتمر القمة العربي الإفريقي، والمجلس الوزاري العربي الأفريقي، واللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي، ولجنة التنسيق، والمحكمة العربية الإفريقية.

- حشد القوى السياسية والشعبية ومنظمات المجتمع المدني إلى تنشيط دورها .

- على الدول العربية والإفريقية تشجيع الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي السلس وحقوق المواطنة، والعمل على إستمرارها وتقدمها على هذا النحو.

4. 2.المقاربة الإقتصادية :

وعلى الرغم من الأهمية التي يكتسبها القطاع الإقتصادي في جانب العلاقات بين الطرفين،لكنه يبقى ناقصا ولا يستطيع حل المشاكل التي يتخبط فيها العالم العربي والإفريقي ،وعليه يجب الدفع نحو إصلاح العلاقات الاقتصادية العربية وفق المقاربة التالية :(سامي محمد السياغي،، 2012)

- الاهتمام بإنشاء مراكز معلومات وخدمات بحثية نوعية للمهتمين ولرجال الأعمال والمؤسسات الاستثمارية.

- تفعيل التواصل ما بين الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي ممثلاً بمؤسساته المختصة بمسألة التعاون الاقتصادي والتجاري، وخاصة التنسيق حول جهود الاتحاد الإفريقي لترتيب مسألة التعاون الاقتصادي والتجاري في أفريقيا.

- التعاون مع الاتحاد الإفريقي في إقامة "مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات".

- تعزيز وتفعيل النشاط البرلماني المشترك بما في ذلك دعم التجربة الناشئة ممثلة في الأسيكا، وتبني ما تطرحه من إنشاء كتلة تجارية عربية أفريقية "آتب" بناء على توصيات إجتماعات الغرف التجارية والصناعية في أفريقيا والعالم العربي (جنوب أفريقيا 2008 و البحرين 2010).

- السعي لخلق تعاون فاعل بخصوص إنشاء "الجامعة الإفريقية", وإيجاد شراكة علمية وبحثية وأكاديمية فيما بينها وبين الجامعات العربية.

- تنسيق الطرفين في إطار إعلان أديس أبابا لوزراء الموارد المعدنية الأفارقة حول "بناء مستقبل مستدام للصناعات الإستخراجية في إفريقيا".

- العمل على إحياء إنشاء "المؤسسة العربية الأفريقية للتمويل والاستثمار" التي كانت قد اقترحتها الكويت خلال أعمال الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي في الكويت في يونيو 1989.

أما في جانب التعاون التجاري بالخصوص لابد من :(سامي محمد السياغي،، 2012)

- العمل على خفض القيود الجمركية وتسهيل إجراءاتها فيما بين الطرفين من أجل تشجيع التبادل التجاري.

- زيادة برامج التعاون الفني في مجال السياسات التجارية لكي تُمكّن المؤسسات العربية والأفريقية من القيام بصورة منتظمة بمناقشة الإصلاحات التي تم تنفيذها وإعادة النظر فيها .

- الاهتمام بتوفير المعلومات التجارية من قِبل الحكومات والقطاع الخاص على السواء عن طريق إنشاء شبكة عربية أفريقية للمعلومات بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية مثل: "الرابطة الدولية للمؤسسات التجارية الحكومية في البلدان النامية"،و"مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (الأونكتاد)، و"برنامج الأمم المتحدة للتنمية"، و"مركز التجارة الدولية". وتستخدم هذه الشبكة أحدث الوسائل التكنولوجية في مجال الاتصالات،فضلا عن إمكانية إنشاء مركز بحثي معلوماتي متخصص في دراسة العلاقات العربية الأفريقية في شقها المتعلق بتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي.

- تحسين مناخ الاستثمار وخاصة في الدول الأفريقية وزيادة كفاءة المؤسسات الحكومية وإجراء إتصالات مباشرة بين الغرف التجارية الأفريقية ونظيراتها العربية.

- مواجهة صعوبة تمويل التجارة بين الجانبين حيث لا توجد مؤسسات تقوم بتمويل التجارة فيما عدا المدى القصير فقط.ومن ضمن الاقتراحات في هذا الشأن إنشاء مؤسسة عربية أفريقية للتمويل وزيادة التعاون بين البنوك المركزية، وكذلك إنشاء مؤسسات تمويلية قوية مشتركة لضمان الاستثمارات.

- تشجيع إنشاء المشروعات المشتركة وخاصة في المجالين الزراعي والصناعي، وهناك إمكانيات ضخمة لذلك بين الجانبين.

4. 3.المقاربة الأمنية:

إن الفضاء الآفرو-عربي يواجه اليوم تحديات معقدة ناتجة عن خلفيات جيوسياسية ومعضلات سوسيو-إقتصادية تتجاوز حدود الدول وإمكاناتها ، مما أدى إلى تزايد التوترات السياسية وتنامي الإرهاب والجريمة المنظمة بكافة أشكالها .

كما أظهرت الخبرات العملية والنماذج المتبعة على أرض الواقع على الرغم من أهميتها أنها فاشلة في حل المشاكل التي يتخبط فيها الفضاء العربي والإفريقي ،وللتكيف مع التهديدات الأمنية الحالية ومواجهتها ، لابد من التركيز على المقاربة الأمنية التي لديها صلة واسعة مع مجالات التعاون الجديدة ، ومن شأن التعاون أن يتضمن إصلاح قطاع الأمن و حماية الحدود و معالجة الإرهاب والتطرف وإدارة الأزمات .

وفي ذات السياق لابد من ربط المقاربة الأمنية المقترحة بالقضايا الشاملة وذلك من خلال:

- إصلاح السياسة الأمنية المشتركة : على البلدان الواقعة في الفضاء العربي والإفريقي تعزيز تماسكها من خلال الوصول إلى سلطات البلدان الشريكة التي تعنى بالمسائل المرتبطة بالأمن ، و يجب دعمها في إصلاح أمنها المدني والعسكري،وقد يتضمن أنشطة مؤسسية متعلقة ببناء القدرات والحوارات مع المجتمع المدني ودعم البرامج الخاصة بالأمن المجتمعي والأمن الإنساني .

- التشخيص والتحليل المشترك للمخاطر الأمنية على مستويين الوطني والإقليمي،والأسباب التي تقف ورائها وسبل معالجتها من خلال تعزيز الحوار وتبادل الخبرات والمعلومات وتكثيف التنسيق العملياتي في مجال أمن الحدود،وبذلك تخطو إلى تأسيس إستراتيجية أمنية إقليمية مشتركة (أمن وطني ،قومي ،إقليمي).

- معالجة إشكاليات أمن الحدود بتبني نهج عملي يقوم على مقاربتين سياسية وعملياتية تكمل كل منهما الأخرى،وفق برامج واضحة المعالم،تعتمد على آليات مرنة للتنفيذ والمتابعة وتقييم كل التطورات الطارئة،والعمل على إشراك المجتمع المحلي في تدبير الحدود،بما يمكن إعطاء مضمون ملموس ومندمج للتعاون يستجيب لإنشغالات شعوب المنطقة في مجال الأمن والإستقرار (الكيلاني هيثم.

5. الخاتمة :

بعد إستعراض حدود العلاقات العربية الإفريقية والتحديات المطروحة التي تشوبها وحجم التنافس الدولي الذي وسع من الفجوة ،لكن سوف تظل العلاقات المكتسبة عبر القرون الطويلة تتميز بالتفاعل الإجتماعي والحضاري ويحكمها البعد الجغرافي والتاريخي والمصير المشترك وعمق الروابط الثقافية والبشرية والآفاق المستقبلية الواسعة.فعلى الدول العربية الإفريقية أن تراعي الإمكانيات والقدرات الذاتية وفق سلم الأولويات والإهتمامات بمنظومة الأهداف والمصالح،والمضي وفق مراحل التكيف من خلال الإهتمام

بالتعامل حسب الحاجات ثم الدخول في مجموعات على المستوى الإقليمي والإفريقي مع وضع خطط مختلفة تتناسب مع كل مرحلة في تعاملاتها،وفي حالة عدم تناسب القدرات والإمكانيات المتاحة لدول الفضاء العربي الإفريقي عليها إنتهاج سياسة بديلة تقوم في تعاملاتها مع واقع القوى الفاعلة،وذلك بتبني إستراتيجية متعددة الأطراف العربية الإفريقية الخاصة بها موظفة العلاقات فيما بينها لتنشيط وتفعيل السياسات وتفاعلها وذلك من أجل خلق توازنات إقليمية يمنحها إمكانية التأثير الدولي من خلال مقاربة أمنية تدفع عنها كل المخاطر المحدقة بها .

فضلا عن ذلك أصبح الأمر أكثر من ضرورة بل حتمي أن ترتقي الأنظمة العربية الأفريقية بشعوبها إلى ثقافات تجسد الحوار والمشاركة الديمقراطية التوافقية نظرا للخصوصية،من إعادة ضبط العقد الإجتماعي بين الفرد والدولة كمنطلق صحيح يقوم على أسس المواطنة يراعي أولا **المساواة** الفعلية من توفر للفرص وتكافؤها أمام الجميع من أجل المشاركة في كل المجالات والعمليات سياسية كانت أو إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية تراعي مبادئ حقوقية ، فضلا عن عدم التميز بين كل الفئات المجتمعية المكونة للمجتمع مع ضمان التداول،والنقطة الأهم المتمثلة في **التمكين** على كل مستويات،أما الأساس الثاني يتمثل في **الاختلاف** فعلى الأنظمة السياسية لمجابهة كل الظواهر الطارئة أن تحترم الإختلاف الطبيعي أو المكتسب بين الأفراد دونما أي تدخل لكبح الطموحات لأنه عنصر مهم يبعث بتطوير القدرات وزيادة المبادرات وفتح المجال للمنافسة الحرة النزيهة القائمة على أساس الكفاءات،فضلا عن ذلك لا بد من أجل الأساس الثالث وهو **التضامن** سن تشريعات ترافق وتسهل العمليات لمنظمات المجتمع المدني من أجل العطاء والتآزر للوقوف أمام الظواهر المستعصية مثل الفقر وتدني مستويات المعيشة فكلها قيم تؤدي بالمجتمعات إلى التماسك أكثر ومنه إرساء أسس من أجل الاستقرار المجتمعي والسياسي الذي ظل مطلبا يكاد أن يكون حلما في إفريقيا وهي كلها من شروط الإنتقال السلمي السلس للسلطة وبناء مؤسسات تؤمن بتطبيق القانون وتراعي مصالح المجتمع ،وتضفي الشرعية على الأنظمة السياسية مع تراجع حدت النزاعات الداخلية وغياب العنف عن طريق تقريب وجهات النظر وتحقيق المتطلبات لكل التشكيلات المجتمعية من أجل إخفاء الولاءات ومباشرة سياسات إقتصادية من شأنها أن تدفع بالبلدان العربية-الإفريقية إلى تطوير إقتصادياتها وبعث النمو والتنمية المستدامة التي تراعي أبعاد سياسية وإقتصادية وإجتماعية يكون لها القدرة على الإستجابة للمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية .

قائمة المراجع:

1. أحمد أمل . (يناير، 2022). أمن الحدود في أفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة . مجلة كلية السياسة والإقتصاد(العدد الثالث عشر)،(ص 291).
2. الصالحي, عبد الرحمن. (أكتوبر 2004) ، مستقبل العلاقات العربية الأفريقية. قطر: مركز الجزيرة للدراسات،(ص2)
3. الطويل, أماني. (05 فبراير, 2012). ،العلاقات العربية الإفريقية.. ملامح المشهد وتحديات التقارب . صفحة . تم الاسترداد من http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/201225104757768757.html
4. الفتاح, أسماء عبد. (10 أوت 2016). الصين وإفريقيا: علاقات تؤرق أمريكا. تم الاسترداد من http://elbadil.com/category/politics/africa/2016/08.

5. الكثيري, مصطفى. (1986) ، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية. الأردن: منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية،(ص 8).
6. الكيالي, عبد الوهاب. (1994). ، موسوعة سياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(ص 67)
7. الكيلاني هيثم. (بلا تاريخ) ، مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري، في ندوة (الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية)، . (صفحة 1996). باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي،(ص96).
8. المتحدة, الأمم. (بلا تاريخ) ، السلام والأمن في أفريقيا :تحديات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق صون السلام والأمن الدوليين . تم الاسترداد من https://www.un.org
9. أماني الطويل،. (26-28 نوفمبر 2011). الأهداف الإسرائيلية في القرن الإفريقي، مؤتمر القرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،(ص5).
10. إيريك موريس ، ألان هو. (1991). ، الإرهاب الدولي ، ترجمة: أحمد حمدي محمود . مصر: لهيئة العامة للكتاب،(ص 23).
11. تاج السر عبد الله محمد عمر. (2021). إتفاقيات التنافس الدولي في إفريقيا : طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي . قطر: مركز الجزيرة للدراسات،(ص4).
12. تقرير. (،31 يناير 2022 .). إتجاهات الهجرة الإفريقية التي يجب مراقبتها في عام 2022 ،مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية.
13. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002. (2002). خلق فرص للأجيال القادمة ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
14. (بلا تاريخ). جسر التنمية : سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، ،(فبراير 2008)،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، (ص 5) .
15. Borne, Dominique; Jacques , Scheibling;. (2002). , La Méditerranée. (p. 154). Paris,: Hachette livre,(p154).
16. Hamdesa Tuso. (2000). :" The Crisis of U.S. Foreign Policy toward the Horn of Africa during the post-Cold War Era . Sidama Concern A Critical Review Part II", 5(2), (p20).
17. John Prendergast. (1999). , Building for Peace in the Horn of Africa: Diplomacy and Beyond . Washington D.C: the United States Institute of Peace,(p187)
18. Laurence aida ammour.) la cooperation de securite au maghreb et au sahel : l'ambivalence » ' N 18 février 2012). de centre des études stratégiques de l'Afrique. de l'algerie » ,(p 1-3).
19. Mamadou Ka. (2007). , La Politique africaine des états-unis de 1947 à 2005: De l'engagement sélectif à la politique de "Legacy", Polis/R .C.S.P/C.P.S.R, .vol 14,(p 33).
20. Mays Maissi. (03/01/2016). , les principaux partenaire commerciaux de la France en Afrique. Récupéré sur http://www.mays-maissi.com
21. امحند برقوق. (بلا تاريخ). الاشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط. تم الاسترداد من http :www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html.
22. جريدة البيان. (د س ن). "الأمن الغذائي والبيئي. . تم الاسترداد من www.albayan.com/image/am.arabwork.doc
23. حسن مصدق. (17 جانفي, 2022). التنافس على أفريقيا.. رهانات تنموية تؤثر في مستقبل . تم الاسترداد من www.alarabo.co.uk
24. حسن, حمدي عبد الرحمن. (2005). ،سياسات التنافس الدولي في إفريقيا،قراءات إفريقية.،العدد(50)،ص(ص 51).
25. حكيم نجم الدين. (2019). ، إستراتيجية ترامب في إفريقيا: تقويض القوة الصينية وإستمرارية السياسات القديمة، . قطر: مركز الجزيرة للدراسات،(ص 3-7).
26. خضرة, بشارة. (2010). ، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008) . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،(ص104-105).

27. ربيع كمال كردي صالح ،الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا ، دراسة أنثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، جامعة عين شمس. (2005).
28. سامي محمد السياغي، (2012). التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي"بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل" ،. ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في أفريقيا والعالم العربي،رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، . الرباط: المملكة المغربية.(ص 6).
29. صلاح الدين حافظ. (1978). ،صراع القوى العظمة حول القرن الافريقي ،عالم المعرفة . الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.(ص68،67).
30. صموئيل هنتنغتون. (1993). ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: فلو عبود. بيروت: دار الساقي،(ص101).
31. عبد الملك عودة،. (1999). السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل . القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي بمؤسسة الاهرام العدد (135)،(ص68).
32. عبير شليغم . (2015). ،التدخل الفرنسي في مالي :البعد النيوكونيالي إتجاه أفريقيا،الدوحة:المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. على الموقع : http//:www.dohain stitute.org/release/afe68c3a2dfc
33. عمار جفال ،. (29-30 أفريل 2008). العلاقات بين المغتربين و دولهم الأصلية. الملتقى الدولي : الجزائر و الأمن في المتوسط : واقع و آفاق ، (صفحة 177). جامعة قسنطينة.
34. عمر عز الرجال. (يناير, 1993). جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية. مجلة السياسة الدولية(111)، (ص 203).
35. محمد أحمد خلف الله وآخرون. (2002). العرب والدائرة الإفريقية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،(ص20- 28)
36. محمد راشد صابون. (2001). التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة. القاهرة: دار النهضة العربية،(ص87).
37. محمد صفي الدين خربوش. (2001). المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي وإسلامي. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،(ص213).
38. محمد ولد عبد الدايم،. (بلا تاريخ). مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي. تم الاسترداد من : http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9C5C4F51-74D4-40B9-A119-AD6F4EB44AAB.htm
39. محمد, علي السقاف. (2021). دعوة لتفعيل العلاقات العربية .الأفريقية. جريدة الشرق الأوسط(13).
40. مدحت أيوب. (2003). ، وآخرون ، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. القاهرة: مكتبة مدبولي،(ص142).
41. مناد, زهور. (2004). ، مسألة الهجرة في العلاقات الاورو مغاربية : رهانات و آفاق ،. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والاعلام،(ص23).
42. منة مصطفى. (2015). القارة السمراء ساحة المنافسة الجديدة بين الهند و الصين. د. د. ن: ماركتس فويس للنشر،(ص2).
43. مؤشرات قياس الفساد الإداري. (العدد 70، 2008).،جسر التنمية : سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ،الكويت: المعهد العربي للتخطيط،(ص 5).
44. نورا أسامة عبد القادر. (مارس, 2017). ، العلاقات العربية – الإفريقية.. عوامل الصراع ومستقبل التعاون . مجلة قراءات إفريقية ،(ص39).
45. وليد عبد الحي. (د. س.ن). أفريقيا في عصر التحولات الدولية ،(ص 7).
46. يوسف محمد الصواني . (د.س.ن). التحديات الأمنية للربيع العربي : من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن ،مجلة المستقبل العربي،(ص 27).
47. يونس, بلفلاح. (2014). المقاربة الفرنسية الجديدة في إفريقيا. قطر: مركز الجزيرة للدراسات،(ص 4-5).